

آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة وتداعياتها على التمتع بحقوق الإنسان

The effects of climate change on sustainable development and its repercussions on the enjoyment of human rights

شايب فتيحة

(¹) كلية الحقوق، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)
البريد الإلكتروني elsirat01@gmail.com

تاريخ النشر:
2023/04/20

تاريخ القبول:
2023/04/08

تاريخ الارسال:
2022/12/26

الملخص:

تعتبر ظاهره تغيير المناخ تهديدا كبيرا على مستوى العالم لها من آثار كبيرة وواسعة تشمل لكافه البشر في قارة العالم أجمع دون تمييز ولعل من بين أهم الآثار السلبية لها أنها تمتع التمتع الكامل والفعلي لمجموعة متنوعة من حقوق الإنسان بما في ذلك الحق في الحياة والحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي والحق في الغذاء أو الصحة أو السكن والحق في التنمية وغيرها من الحقوق الضرر لحياة الإنسان وأمنه وبيئته الأمر الذي جعل من هذه الظاهرة قضية بارزة شغلت الرأي العام الداخلي والدولي على حد سواء لما لها من ارتباط بالوجود البشري. الكلمات المفتاحية: تغيير المناخ، حقوق الإنسان، التصحر، الاحتباس الحراري، البيئة.

Abstract:

The phenomenon of climate change is a major threat at the global level. It has great and wide effects that include all people in the entire continent of the world without discrimination. Perhaps among its most important negative effects is that it enjoys the full and effective enjoyment of a variety of human rights, including the right to life and the right to obtain Water, sanitation services, the right to food, health or housing, the right to development and other rights that harm human life, security and environment, which made this phenomenon a prominent issue that occupied both domestic and international public opinion because of its connection to human existence.

key words:

Climate change, human rights, desertification, global warming ,the environment

تعد أزمة تغيير المناخ من أشد الأزمات خطورة في كافة أنحاء العالم باعتبارها تشكل تهديدا صريحا لصحة العنصر البشري والحقوق المكفولة إليه وبشكل صريح في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية إلى جانب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يضمن ولجميع البشر الحق في نظام اجتماعي ودولي لإعمال حقوقهم وحياتهم إعمالا كاملا.

لذلك فان تغير المناخ لا يهدد فقط الحياة البشرية بل الأحياء كافة إذ أصبح يؤثر بالفعل في حقوق الإنسان لعدد يحصى من الأشخاص ، كما أن أثاره تزداد سوءا على سوء بسبب انبعاثات غازات الدفيئة الناشئة عن النشاط البشري الذي يؤدي بشكل مباشر في ارتفاع درجات الحرارة التي لها آثار جد ضارة مثل الجفاف وفقدان التنوع البيولوجي الأمر الذي يؤدي لا محال إلى ارتفاع نسبة الوفيات وانتشار الأمراض المعدية وازدياد ظاهرة التشرذم الداخلي والأجهزة غير الشرعية وغيرها من الآثار السياسية الناتجة عن الآثار عن مختلف التغيرات المناخية.

لذلك فان موضوع تداعيات التغيرات المناخية على كونه من المواضيع التي لها أهمية بالغة كونه من المواضيع الحديثة التي تستدعي ضرورة الاهتمام والدراسة العلمية الأكاديمية خاصة وأن أزمة تغير المناخ تؤثر في كل شخص على هذا الكوكب، وبالأخص أولئك اللذين يعيشون في مناطق التعرض للأخطار الطبيعية ويعانون بالفعل من آثار حقيقية للغاية التي تؤثر على حياتهم ، كما أن آثار التغيرات المناخية على حقوق الإنسان لا تزال سارية لحد الساعة.

ولعل الإشكالية التي تطرح نفسها حول هذا الموضوع والتي نسعى للإجابة عنها من خلال هذه الدراسة تتمثل في:

فيما تتمثل آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة؟ وماهي تداعيتها على التمتع بحقوق الإنسان؟

و المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج التحليلي من خلال تحليل أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي لها علاقة مع الموضوع.

وللإجابة عن هذه الإشكالية السابقة قمنا بتقسيم الدراسة إلى المبحثين التاليين:

آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة وتداعياتها على التمتع بحقوق الإنسان —————

المبحث الأول: حقوق الإنسان الأكثر تأثراً بتغيير المناخ وتداعياتها على التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الحق في الحياة والصحة

المطلب الثاني: الحق في مستوى معيشي لائق

المبحث الثاني: تبعيات تغير المناخ الغير المباشرة على فئات محددة

المطلب الأول: الشعوب الأصلية

المطلب الثاني: النساء والأطفال

المطلب الثالث: المشردون المهاجرون داخليا

المبحث الأول: حقوق الإنسان الأكثر تأثراً بتغير المناخ وتداعياتها على التنمية المستدامة
تضمن قانون 10-03 مفهوم التنمية المستدامة من خلال مادته 04/04 التي تنص
على أن "مفهوم التنمية المستدامة يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة
للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار التنمية التي تضمن احتياجات
الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية"¹.

ويفهم من هذا التعريف أن على الأجيال الحاضرة عدم تجاهل حقوق الأجيال
المقبلة في البيئة والموارد الطبيعية عند استخدامها، ولا شك أن هذا يهدد استمرارية
التنمية المستقبلية ولا يتأتى هذا إلا بالحفاظ على الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى التقدم
الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فكل استنزاف للموارد البيئية الطبيعية أعباءه تنعكس
على الأجيال اللاحقة².

يشكل تغير المناخ تحديا خطيرا للتمتع بحقوق الإنسان غير أن تعداد هذه
الحقوق يعتبر أمرا شبه مستحيل لذلك فإن الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ ومجلس
حقوق الإنسان ولا سيما قراره رقم 21/41 قد سلط الضوء على أن تغير المناخ يؤثر وبشكل
مباشر على مجموعة محددة من الحقوق وفي مقدمتها الحق في الحياة إلى جانب مجموعة
أخرى من الحقوق الحق في تقرير المصير والتنمية والصحة والغذاء والمياه و الصرف
الصحي والسكن اللائق وفي طائفة من الحقوق الثقافية³.

كما أن مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي لسنة 2022 المعروف أيضا باسم
COP27 هو مؤتمر الأمم المتحدة السابع والعشرون للتغير المناخي، عقد في الفترة من 6 حتى
18 نوفمبر 2022 في مدينة شرم الشيخ، مصر الذي يهدف إلى ووضع سياسات واستراتيجيات
مستدامة لمواجهة الأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية ومواجهة الاحتباس الحراري،
وزيادة الانبعاثات الكربونية وسبل معالجتها، كذلك الوصول لإتفاق يساعد على زيادة نسبة

¹ - القانون 10-03، المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة
الرسمية، العدد 43 مؤرخة في 20/07/2003.

² - بن بوعبد الله مونية، بن بوعبد الله وردة، تقييم الآليات القانونية لحماية البيئة في التشريع الجزائري،
مجلة العلوم للتربية والاجتماعية، المجلد 6 (5)، ماي 2019، ص 508.

³ - أسئلة يتكرر طرحها بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ، صحيفة الوقائع رقم 38، الأمم المتحدة حقوق
الإنسان، مكتب المفوض السامي نيويورك، 2022، ص 02.

تخفيض معدلات انبعاثات الغازات الدفيئة وثنائي أكسيد الكربون، مما يساهم في تقليل معدل زيادة درجة حرارة الكوكب إلى أقل من 1.5 درجة مئوية.¹

المطلب الأول: الحق في الحياة والصحة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى توضيح ما هو الحق في الحياة والصحة جراء التغيرات المناخية فيما يلي:

الفرع الأول: الحق في الحياة

يعتبر الحق في الحياة الحق الأعلى الذي يجوز الخروج عليه حتى في أوقات الطوارئ العامة كونه أساس كل الحقوق الإنسان بحيث يمكن تسميته حق من الحقوق جميعاً²، إذ لا يوجد لباقي الحقوق بانعدامه ووفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان لكل فرد الحق في الحياة الحرة والأمن ويكرر العهد الدولي بالحقوق المدنية والسياسية على الحق الأصيل في الحياة لكل إنسان بصفته حقاً أساسياً غير قابل للتصرف ولا يمكن تقييده أو تعليقه أياً كانت الظروف وهذا لا يعني على أقل تقدير أن ينبغي أن لا تكتفي باتخاذ تدابير فعالة دون حدوث خسائر ويمكن تفاديها في الأرواح بل أن وتمكن الناس من التمتع بحياة كريمة.³

وعلاوة على ذلك قد أوضحت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن الحق في الحياة يفرض على الدول اتخاذ تدابير إيجابية ل حمايته بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة للحد من وفيات الأطفال وسوء التغذية والأوبئة.

هذا وتشكل التقلبات والتغيرات المناخية وما يصاحبها من ارتفاع في درجة الحرارة والفيضانات والجفاف والعواصف إلى جانب حرائق والغابات المتكررة في الكثير من دول العالم تهديداً بحق الإنسان الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الوفيات والأمراض والجوع وبالأخص في الدول الفقيرة.⁴

¹ <https://ar.wikipedia.org/wik>

² -محمد النادي ، آثار التغيرات المناخية على حقوق الإنسان، المنظمة العربية، الهلال والصليب الأحمر..

³ -أسئلة يتكرر طرحها، المرجع السابق، ص-03-04.

⁴ -عبيدي محمد، آثار تغيير المناخ على الأمن البشري وحقوق الإنسان، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 09، العدد 01، 2016، ص200.

ولعل هذا ما توقعت حدوثه بهيئة الحكومية الدولية المناخ في تقريرها الرابع بأن يزداد عدد الأشخاص الذين يعانون من المرض ويتعرضون للإصابة بسبب موجات الحر والفيضانات والعواصف والجفاف وقد سلطت الهيئة الضوء على آثار تغيير المناخ على الحق في الحياة بما في ذلك ازدياد الجوع وسوء التغذية لدى الأطفال وأجانب الهيئة من جانب آخر في تقريرها التقييمي الخامس عن كيفية ازدياد مخاطر الوفيات لا سيما في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا بسبب سوء التغذية الناتج عن انخفاض إنتاج الأغذية¹.

الفرع الثاني: الحق في الصحة

إن ضمان الحياة الصحية وتحقيق الرفاه لجميع سكان العالم من كافة الأعمار عنصر لا بد منه في التنمية المستدامة، ما استلزم اتخاذ خطوات على نطاق واسع لرفع العمر المتوقع وخفض حالات الإصابة ببعض الأمراض العامة القاتلة المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات ومن أبرز الغايات المتعلقة بهذا الهدف هي على النحو الآتي:²

- خفض نسبة العالمية للوفيات النفاسية (وفيات ما بعد الولادة) إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100000 مولود حي بحلول عام 2030.
- وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل ومكافحة التهاب الكبد الوبائي والأمراض المتنقلة أو المنقولة بالمياه المعدية الأخرى بحلول عام 2030.
- زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، خاصة في البلدان أقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية زيادة كبيرة.

لقد ألحقت التغيرات المناخية في الآونة الأخيرة آثار بالغة الخطورة بالصحة وما فتئت منظمة الصحة العالمية والسنوات طويلة على تأكيده بحيث أكدت المنظمة على أهمية المخاطر الصحية التي ينطوي عليها تغيير المناخ وعلى انتشارها في جميع أرجاء المعمورة وصعوبة ردها ومثال على ذلك وفاة 4400 مليون نسمة أثناء موجة الحرارة التي اجتاحت أوروبا العام 2003 وفي الوقت الراهن تعتبر عوامل الاختطار والاعتلالات الحساسة للمناخ

¹ - أسئلة يتكرر طرحها، المرجع السابق، ص 04.

² - بولين المعوشي أيوب، إشكالية التنمية المستدامة في العالم العربي، دار أفكار للطباعة والنشر، لبنان، 2016، ص 30.

آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة وتداعياتها على التمتع بحقوق الإنسان

من أهم العوامل التي تسهم في ازدياد عبء المرض العالمي وهي تشمل نقص التغذية والذي تشير التقديرات إلى وفاة 3.7 مليون نسمة سنويا والإسهال الذي يموت بسببه 1.9 مليون سنويا أما مرض الملاريا فيموت جرائه 0.9 مليون نسمة بسبب آثاره الضارة وكل هذه الأمراض والحصائل الصحية إلى جانب أمراض أخرى ستتأثر أكثر فأكثر فيتسارع وتيرة تغيير المناخ بسبب آثاره الضارة بإنتاج الأغذية وتوافر المياه¹.

هذا ويكرس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حق الإنسان في الصحة، وينص العهد الدولي على: "أن الدول الأطراف يجب أن تتخذ خطوات لتحقيق الأعمال الكامل لهذا الحق الخطوات اللازمة لتحسين جميع جوانب الصحة البيئية والصناعية"².

أما الفقرة الأولى من المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فقد نصت على أن " لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة له ولأسرته، ويشمل المأكل والملبس والسكن والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الضرورية³. والواقع أن تغيير المناخ يشكل ضغطا إنتاجيا خطيرا على النظم الصحية في جميع أنحاء العالم ولعل أكثر الفئات عرضة للخطر هم الأفراد والمجتمعات من ذوي القدرات المحدودة على التكيف، وفي المقابل يشكل التصدي لاعتلال الصحة جانبا رئيسيا من جوانب تخفيض قابلية التأثير بتغيير المناخ و مثال ذلك تأثير الظروف المناخية و الأمراض المنقولة بالمياه والنواقل مثل البعوض.

¹ -تقرير الأسئلة العامة عن تغيير المناخ والصحة، منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية 61، البند 11، من جدول الأعمال ، 2008/03/20، ص 01.

² -المادة 2/12(ب) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

³ -راجع لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، التعليق العلم رقم 14 " الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة بحكم بلوغه. المادة 12 من العهد الثاني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة الثانية والعشرين رقم 12/2000/4 ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الأمم المتحدة، جنيف، 2000، ص 02-01.

فالإسهال والمalaria وسوء التغذية الناجم عن البروتينات والطاقة في أمراض تسبب وحدها في حدوث أكثر من 3 مليون حالة وفاة في جميع أنحاء العالم في عام 2004 بل أن تثبت الوفيات كان في إفريقيا.¹

المطلب الثاني: الحق في مستوى معيشي لائق

لقد حددت الفقرة الأولى من نص المادة 11 من العهد الدولي عددا من الحقوق الناشئة عن أعمال الحق في مستوى معيشي لائق والتي لا يمكن الاستغناء عنها لإعمال ذلك الحق بما في ذلك ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى".

ويفهم من عبارة بما في ذلك أنه لا يراد من قائمة الحقوق المذكورة على أنها على سبيل الحصر وإنما على سبيل المثال².

أما فيما يتعلق بتغيير المناخ فإن له أثر خطير على الحق في مستوى معيشي لائق ويحدد منه أمكانية التمتع به³. ويدخل في إطار هذا الحق مجموعة من الحقوق المكونة له والتي سنتطرق لها فيما يلي:

الفرع الأول: الحق في السكن اللائق

تنص المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على حق جميع الأشخاص في الحصول على مستوى معيشي ملائم لأنفسهم ولأسرهم بما في ذلك السكن اللائق وأوضحت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقريرها عام 1991 بشأن الحق في السكن اللائق نطاق الحق في السكن وإعماله مشيرة إلى أهميته الأساسية للتمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁴.

وعرف الحق في السكن اللائق على أنه حق المرء في أن يعيش في مكان ما في أمن و سلام وكرامة "وتشمل عناصر هذه الحق الرئيسية أمن حيازة الأراضي والحماية من

¹ -عزيزة بن جميل، تأثيرات التغيرات المناخية على حقوق الإنسان الإنسانية، المجلة الشاملة للحقوق، العدد 12، 2022، ص 96.

² -الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ، فريق العمل الثاني، التقرير التقييمي الخامس "تغيير المناخ 2014، الآثار والتكيف والأوضاع الهشة، ملخص لصانعي السياسات، جنيف، سويسرا، 2014، ص 13.

³ -المرجع نفسه.

⁴ -أسئلة يتكرر طرحها، المرجع السابق، ص 13.

آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة وتداعياتها على التمتع بحقوق الإنسان

الطرف القسري وتوافر الخدمات والمرافق والبنى الأساسية وإتاحتها بتكاليف مقبولة وتهيئه المساكن وتسيير الوصول إليها وكفالة ملائمتها من حيث الموقع والجوانب الثقافية¹.

هذا هو لقد شدد مجلس حقوق الإنسان بما في ذلك في قراره 37/4 على أنه للآثار الضارة الناجمة عن تغيير المناخ مجموعة من الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان وتشمل الحق في السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشة مناسب².

ولذلك فانه على الرغم من أهمية الحق في السكن كعنصر من عناصر احترام الكرامة الإنسانية لأسرته حق مهدد في أحيان في كثيرة نتيجة لآثاره السلبية الناتجة عن التغيرات المناخية وهذا بسبب الظواهر العنيفة التي يمكن أن تدمر المنازل وتشرد الملايين من البشر بالإضافة إلى الآثار التي يمكن أن تقضي على مصادر وسبل العيش في بعض الأماكن وتجعلها غير صالحة للسكن نتيجة لتفشي ظاهرة الجفاف أو التصحر أو الفيضانات

أما عن توقعات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالمناخ فستكون لارتفاع مستوى البحر والعواصف تأثير مباشر وكبير على الكثير من المستوطنات الساحلية والدليل على ذلك من تأثير ملايين البشر والمنازل بالفيضانات في السنوات الأخيرة مما أصبح يهدد على المدى الطويل الوجود الإقليمي لعدد من الدول الجزيرة الصغرى³.

وفي عام 2015 تعرضت الدولة الجزرية فانواتو في المحيط الهادي إلى إعصار مداري من الفئة الخامسة وكان أقوى من أي إعصار سابق شهدته الجزر اثر على 166 ألف ساكن فيها وهجر نحو 75000 منهم وتركه من دون مأوى⁴.

¹ - التقرير السنوي لمفوضيه الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتقارير مفوضيه الأمم المتحدة السامية والأمن العام، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تغيير المناخ وحقوق الانسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العاشرة، البند 02 من جدول الأعمال، الجمعية العامة، 2001/01/15، ص12.

² - راجع قرار مجلس حقوق الإنسان 9/31، والقرار 4/37 الفقرة 8 من الديباجة.

³ محمد النادي، المرجع السابق.

⁴ - بارغة بريندي، ودير بوركالتر، الكوارث في ظل مناخ متغير، نشرة الهجرة القسرية، العدد 49، مركز دراسات اللاجئين، أكسفورد، ماي 2015، ص4.

الفرع الثاني: الحق في الغذاء الكافي

إن حسن استخدام إمكانيات الأرض والتوزيع العادل لمنتجاتها يوفر الطعام المغذي للجميع ويولد مصادر دخل لائقة مع ضمان تنمية الأرياف وحماية البيئة.

أما اليوم تعرض التربة والمياه العذبة والمحيطات والغابات والتنوع البيولوجي للتدهور السريع، بالإضافة إلى التغير المناخي الذي زاد من المخاطر المرتبطة بالكوارث والجفاف والفيضانات وأصبح الوضع يزداد إلحاحاً نظراً إلى توقع ارتفاع في عدد السكان العالم بنحو ملياريين بحلول 2050. ضف إلى ذلك قطاع الزراعة الذي يعتبر القطاع الأكبر توفيراً في العالم حيث توفر سبل العيش 40% من سكان العالم اليوم، كما أنها أكبر مصدر للدخل وفرص العمل للأسر الريفية الفقيرة والآن توفر 500 مليون مزرعة صغيرة في جميع أنحاء العالم الذي يعتمد معظمها حتى الآن على الأمطار ما يصل إلى 80% من الغذاء المستهلك في جزء كبير من العالم النامي، وكل هذه الأسباب دعت إلى تحديد غايات هذا الهدف والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:¹

- القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع ولاسيما الفقراء والفئات الضعيفة بمن فيهم الرضع على كفايتهم من الغذاء والمغذي على مدار السنة بحلول عام 2030.

- وضع حد لجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030 لعدة أطفال دون سن الخامسة ومعالجة الاحتياجات الغذائية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025.

- مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية ولاسيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والصيادين وضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وموارد الإنتاج الأخرى والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية بحلول عام 2030.

- ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة ومراعاة الممارسات الزراعية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل تساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزيز القدرة على التكيف مع التغير المناخي وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث وتحسن تدريباً نوعياً الأراضي والتربة بحلول عام 2030.

¹- بولين المعوشي أيوب، المرجع السابق، ص-ص، 27-28.

آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة وتداعياتها على التمتع بحقوق الإنسان

- زيادة الاستثمار عن طريق التعاون الدولي في البنى التحتية الريفية وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي وفي تطوير التكنولوجيا من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية ولاسيما في أقل البلدان نمو¹.

كما أن الحق في الغذاء الكافي لقد تمت الإشارة إلى هذا الحق إشارة صريحة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال المادة 11 منه والذي تؤكد على الحق الأساسي لكل فرد في التحرر من الجوع وتدعو الدول الأفراد في إطار التعاون الدولي إلى تأمين توزيع الموارد الغذائية العالمية توزيعاً عادلاً في ضوء الاحتياجات.

و يشار إلى هذا الحق في اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إليها وبشكل ضمني في الأحكام العامة المتعلقة بمستوى معيشة ملائم في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري².

فالحق في الغذاء هو حق كل فرد بمفرده أو مع غيره من الأشخاص في أن تتاح له ماديًا واقتصاديًا في كافة الأوقات سبل الحصول على غذاء كاف ومناسب ومقبول ينتج ويستهلك بصورة مستدامة لتأمين حصول الأجيال القادمة على الغذاء لذا فإنه يمكن تلخيص المحتوى المعياري للحق في الغذاء بالإشارة إلى مقتضيات إمكانية الوصول والكفاية والاستدامة التي يجب أن تندرج في إطار قانوني واضح وتضمن تحقيقها من خلال آليات للمساءلة³.

والواقع أن التغيرات المناخية و البيئية بالإضافة إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية تشكل تهديدا واضحا للأمن الغذائي أو على الحق في الغذاء الكافي في أنحاء

¹- قرار اتخذته الجمعية العامة الصادر عن هيئة الأمم المتحدة بعنوان تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الدورة السبعون، البنود، 15 و16 من جدول الأعمال، 16، ص 08، منشور على الموقع الإلكتروني <psa.gov.qa>events>documents>arabic statistics، أطلع عليه يوم 2023/03/31، على الساعة 15:50.

² - التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقرير العلاقة بين تغيير المناخ وحقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 09.

³ -مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخامس، الحق في الغذاء، أوليفيه دوشر، التقرير النهائي قدرة الحق في الغذاء على إحداث تغيير، الدورة 25، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، 2014، ص 4-3.

العالم وبالأخص على قطاعات الإنتاج المختلفة إذ تعد ندرة المياه وتدهور التربة وتأكلها من سبب أهم العوامل التي تؤثر على قطاع الزراعة والثروة الحيوانية تتسبب الأحداث المناخية المتطرفة كالجفاف والموجات الحرارية والأمطار الغزيرة في خسائر غير متوقعة في الإنتاج وتذبذب إنتاج المحاصيل وتنخفض المساحة الزراعية المناخية في مناطق دالتا الأنهار والتي تعتبر ذات أهمية قصوى للإنتاج الزراعي على غرار دالتا النيل على سبيل المثال وذلك بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر وانهيار التربة.¹

كما أنه هناك ارتباط كبير بين الكوارث الجوية وانعدام الأمن الغذائي ذلك أن الفيضانات والأعاصير وعواصف تسونامي وغيرها من الأخطار المناخية التي لها إمكانية كبيرة ومباشرة لإفساد الغذاء في مجال الزراعة والثروة الحيوانية وصيد الأسماك كما تعرقل وصول الغذاء إلى الأسواق والتجارة وتساهم في تراجع سبل العيش.²

وفي سياق التصدي لهذا الخطر والتقليل من خطر وأثار التغيرات المناخية الكافي يستدعي إعمال الحق في الغذاء الكامل وإبداء اهتمام خاص بالفئات الضعيفة بما في ذلك سكان المناطق المعرضة للكوارث والسكان الأصليين الذين يمكن أن تكون موارد رزقهم في خطر.³

الفرع الثالث: الحق في المياه والصرف الصحي

مما لا شك فيه أن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة فمثلا هناك ارتباط كبير بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نقية وغذاء صحي ورعاية صحية جيدة تعتبر من أهم مبادئ التنمية المستدامة، ولذا وضعت الأجندة القرن 21 بعض الأهداف الخاصة بالصحة وأهمها تحقيق احتياجات الرعاية الصحية الأولية وخاصة في المناطق الريفية ومعالجة الأمراض المعدية وتقليل الأخطار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي.⁴

¹ - التقييم الأولي من قبل شبكة الخبراء المعنية بالتغيرات المناخية والبيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر المرتبطة بالمناخ والتغيرات البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر المرتبطة بالمناخ والتغيرات البيئية على منطقة البحر الأبيض المتوسط، 2019، ص 11.

² - برنامج الأمم المتحدة البيئية، الكتاب السنوي، علوم وتطورات جديدة في بيئتنا، كنيا، 2003، ص 33.

³ - شريف محمد سمير فياض، اثر التغيرات المناخية على الوضع الزراعي والغذاء في مصر، مذكرة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، 2009، ص 11.

⁴ - بوعشة مبارك، المرجع السابق، ص 08.

تشير الدراسات إلى أن حدوث تباعد في فترات سقوط الأمطار مع زيادة معدل الهطول بما يؤدي إلى زيادة احتمالات حدوث الفيضانات أو فترات أطول من الجفاف، بالإضافة إلى تملح الخزانات الجوفية الساحلية نتيجة لزيادة تداخل مياه البحر له أثر بالغ على التمتع الكامل للحق في المياه ومرافق الصرف الصحي على الرغم من ارتباط هذا الحق بالكرامة الإنسانية بل يعتبر أحد أقوى مؤشرات الكرامة الإنسانية وعلى الإطلاق¹. كما تجدر الإشارة إلى أن الحق في الماء يعد من أهم الشروط الأساسية للبقاء. فالماء هو الحياة كما أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق في الصحة والسكن اللائق، وهو ما أكدت عليه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الرغم من أن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يشير صراحة إليه².

هذا وقت عرفت لجنة الحقوق الاقتصادية والثقافية الحق في الماء بأنه: "حق الفرد في الحصول على كمية من الماء تكون كافية ومقبولة ويسهل الوصول إليها مادياً و مسيرة لأغراض الاستخدام الشخصي والمزلي من الشرب والنظافة الشخصية والمنزلية"³. ومن منطلق هذا المفهوم يقع على عاتق الدول الأطراف واجب اعتماد تدابير فعالة لإعمال هذا الحق في الماء دون أي تمييز وهو ما أقرته الجمعية العامة على أن حق الصرف الصحي يندرج لإعداد حقوق الإنسان مسيرة في ذلك إلا أن هذه الحقوق ضرورية للتمتع الكامل بجميع الحقوق الإنسان⁴ وهو ما تم التأكد عليه كذلك وبشكل صريح من خلال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى جانب ما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2010 من أهمية الحق وأن لكل إنسان الحق في المياه والمرافق الصحية⁵.

¹ -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية، تقرير ماهو بعد من الندرة، القوة والفقر وأزمة المياه العالمية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2006، ص48.

² -راجع التعليق العام رقم 15: الحق في الماء، البنية التحتية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة التاسعة والعشرين، 2002، الوثيقة رقم 01، ص101-102.

³ -راجع التقرير مفوضيه الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تعقب المناخ وحقوق الإنسان، ص01.

⁴ -راجع قرار الجمعية العامة، الأمم المتحدة رقم 29464.

⁵ -بلعول زكية، لاجئ المناخ من منظور حقوق الإنسان وأمنه والقانون الدولي، أطروحة دكتوراه، تخصص حقوق الإنسان والحريات الأساسية، جامعة باتنة 2013، ص107.

وعليه تعتبر المياه العذبة عصب الحياة الرئيسي وهي العنصر الأكثر أهمية للتنمية وكذلك فهي كذلك من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا لوضع اقتصادي واجتماعي صعب، والتنمية المستدامة تعني في هذا الصدد صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه في ظل التزايد السكاني وتكاثر متطلبات التنمية على المياه وهي في الغالب مورد غير متجدد ومعرض للاستنزاف والتلوث مسألة تزداد تعقيدا وصعوبة وستبقى من اخطر معوقات التنمية المستدامة في العالم في السنوات المقبلة¹.

ومن بين المتغيرات المناخية التي لها أثر كبير على التمتع بالحق في الماء نجد آثار الاحتراز العالمي التي وصلت إلى درجة 1.5_2 مؤوية ناهيك عن المسارات الاقتصادية المصلحة له فانه يتوقع أن تأتي من نقصان الهطول بازدياد التبخر ما يؤدي إلى تضائل مياه الجريان السطحي في الكثير من مناطق العالم الأمر الذي يؤدي إلى إطالة فترات التدفق المنخفض في الصين وإلى زيادة توتر ظواهر انقطاع لتدفق و ارتفاع مخاطر الجفاف الأمر الذي يرجح تعرض عدد كبير من سكان العالم وخاصة سكان المدن إلى حالات جفاف كبيرة وشديدة².

وعليه فإن التغيرات المناخية القاسية مثل الجفاف والفيضانات ستؤثر بشكل خطير على إمدادات المياه الأمر الذي سيؤدي لا محالة إلى تفاقم مشاكل المناخ والضغط القائمة على الموارد المائية وسيعقد مشكلة الوصول إلى ماء الشرب المأمون³.

المبحث الثاني: تبعيات تغير المناخ الغير المباشرة على فئات محددة

بالإضافة إلى التداعيات أو التبعيات المباشرة لتغير المناخ والفورية على مجموعة من الحقوق الجوهرية وما نتج عنها من آثار مأساوية على المدى الطويل على الإنسان وصل إلى درجة محو الشعوب بأكملها فإن لهذه التغيرات المناخية تبعات جد سياسية على فئات محددة ولو بشكل غير مباشر.

¹-بوعشة مبارك، مداخلة بعنوان أبعاد التنمية المستدامة، مع الإشارة إلى تجربة هولندا، أقيمت في ملتقى وطني اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية الحقوق الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، أقيمت يوم 22/21 أكتوبر 2008، ص 09.

² -راجع التقرير التقييم المتوسطي الأول، التغير المناخي في حوض المتوسط، الوضع الراهن والمخاطر المستقبلية، ملخص لوضعي السياسات عدل وفق اللجنة العامة، 2020/09/22، ص 21.

³ -سمير حسين الفتلاوي، حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007، عمان، ص 91.

لذلك سنعمل من خلال هذا المبحث على تبيان تبعيات تغير المناخ على حقوق فئات محددة ونعني بذلك الشعوب الأصلية والنساء والأطفال والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة إلى جانب المشردون داخليا وهذا وفقا للنقاط الموالية:

المطلب الأول: الشعوب الأصلية

يشكل تغير المناخ إلى جانب التلوث والتدهور البيئي خطورا فعليا على الشعوب الأصلية التي غالبا ما تعيش في الأراضي النائية ونظم بيئية هشة الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان ونتيجة التغيرات المناخية إلى إعادة توطين مجتمعات بأكملها على غرار المجتمعات المتواجدة في المناطق القطبية الأمر الذي أدى إلى التأثير وبشكل مباشر على رزقهم التقليدي كما توجد الشعوب الأصلية المقيمة في الدول الجزرية المنخفضة ضغوطا تهدد هويتها الثقافية التي لها ارتباط وثيق بأراضيها ومواردها رزقها التقليدية كذلك¹.

لذلك ونتيجة التأثير الشعوب الأصلية بشكل غير مناسب من جراء التغيرات المناخية في نظم ايكولوجية هشة وحساسة بشكل فريد، حيث أثرت وتؤثر الظواهر الحيوية القصوى والجفاف وذوبان الجليد وارتفاع مستوى سطح البحر تأثيرا خطيرا في أراضي الشعوب الأصلية الأمر الذي يزيد من ضغطها².

لذا فقد عرض إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لسنة 2007 عدة حقوق ومبادئ ذات الصلة بالمخاطر الناجمة عن تغيير المناخ كما نصت المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان على حماية الشعوب الأصلية من الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية³.

هذا ولقد اعتبرته خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى جانب اتفاق باريس بدور الشعوب الأصلية المهم والفريد بصفتهم شركاء في تحقيق أهدافها فقد دعى اتفاق باريس الأطراف المشاركة إلى أن تحترم وتعزز وتراعي ما يقع على كل منها من التزامات المتعلقة بحقوق الإنسان بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية⁴.

¹ -راجع تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين المناخ وحقوق الإنسان، المرجع السابق، ص15.

² -أسئلة يتكرر طرحها، المرجع السابق، ص19.

³ -راجع نص المادة 27 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

⁴ -أسئلة يتكرر طرحها، المرجع السابق، ص118.

هذا و تجدر الإشارة إلى أن مجموعة من الحقوق التي تمس الشعوب الأصلية والأسباب المناخية بحيث تتأثر حقوقهم بشكل كلي وبالأخص الحق في الملكية والحق في تقرير المصير والحقوق الثقافية والحقوق في البلد المستقل إلى جانب الحقوق المتعلقة بدولة الأم أو الدولة الأصلية كما يؤثر بتغير المناخ على سبيل وطرق عيشهم المادية والروحية¹.

المطلب الثاني: النساء والأطفال

الفرع الأول: النساء

نتيجة التمييز القائم بين الجنسين وانعدام المساواة تعتبر النساء أكثر الفئات البشرية وبصفة خاصة للمخاطر المتصلة بتغير المناخ وخاصة النساء المسنات والفتيات إذ يتعرضن لخطر أكبر خلال جميع مراحل الكوارث المتصلة بالطقس إذ أن معدل وفيات النساء أعلى وبشكل ملحوظ من معدل الرجال أثناء الكوارث الطبيعية نتيجة التغيرات المناخية.²

لذلك فإن التهديدات المكثفة التي تتعرض لها الأراضي والمياه وسبل العيش تأثير عميق في نساء المناطق الريفية يعتمد على زراعة الأراضي وعلى النظم الايكولوجية البحرية في رعاية أسرهم فالضغوط الاقتصادية التي تسببها الكوارث أو التغيرات المناخية قد تؤدي إلى زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري كاستراتيجية من استراتيجيات التكيف مع التغيرات المناخية.

الفرع الثاني: الأطفال

لقد وضعت لجنة حقوق الطفل في قرارها العام رقم 15 لسنة 2013 بشأن حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة التغيرات المناخية بأنها من أكبر التهديدات التي تؤثر بصحة الطفل إذ يتأثر الأطفال بتغير المناخ بشكل غير مناسب بسبب عملية التمثيل الغذائي الغزيرة لديهم فضلا عن احتياجاتهم الفسيولوجية واحتياجات نموهم³. هذا وتبين الدراسات أن تغير المناخ سيؤدي إلى تفاقم المخاطر الصحية القائمة أو تفويض هياكل الدعم التي تحمي الأطفال من الضرر وبصفة عامة سيقع العبء الصحي

¹ - مهلول زكية، المرجع السابق، ص 118.

² - راجع المفوضية الأمم المتحدة والسامية لحقوق الإنسان، تقرير العلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، المرجع السابق، ص 15.

³ - أسئلة يتكرر طرحها، المرجع السابق، ص 22.

آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة وتداعياتها على التمتع بحقوق الإنسان

لتغير المناخ الأساسي على الأطفال الغير النامي ذلك أن الأحداث الجيو القاسية وزيادة الضغط على المياه تشكل السبب الرئيسي لسوء التغذية ووفيات وأمراض الرضيع والأطفال كما سيتعذر على الأطفال الذهاب إلى المدارس بسبب الضغط على موارد الرزق ناهيك عن نسبة الوفيات المرتفعة في صفوف الأطفال على غرار النساء نتيجة الكوارث المتصلة بالتغيرات المناخية¹.

ويحكم أن الأطفال بطبيعتهم ضعفاء نفسيا وجسديا ولهم طفولة محددة في القانون كالحق في التعليم والحق في اللعب والحق في الجماعة وتغيير المناخ يهدد هذه الحقوق خاصة بالدول النامية مثلا في بنغلادش حقوق الطفل فوضت بسبب الكوارث الناتجة على تغيير مناخ مهددة بالموت نتيجة التغيرات المناخية بها سلها من حقه في الصحة واللعب والتعليم ومجبر على اللجوء إلى موطنهم الأصلي².

المطلب الثالث: المشردون المهاجرون داخليا

يعد التشرد أحد أبرز الآثار المترتبة عن التغيرات المناخية في حق الإنسان فحسب تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغيير المناخ والذي صدر عام 1990 اخطر فإن أكبر وأخطر اثر الناتج عن تغيير المناخ يتمثل في هجرة البشر إذ قد يتشرد 150 مليون نسمة بحلول عام 1980 نتيجة الكوارث الطبيعية الناتجة عن تغيير المناخ مثل التصحر وزيادة ندرة المياه ناهيك عن آثار الفيضانات والعواصف كما يتوقع أن يتم التشرد الناجم عن تغيير مناخ أساسا داخل البلدان وأن يؤثر على أفقر المناطق والبلدان في المقام الأول³، كما تجدر الإشارة إلا أن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ومن بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين

¹-يعزیز سعاد، حداث سامية، التغير المناخي وتأثيره مع حقوق الإنسان، مذكرة ماستر، تخصص قانون البيئة، كلية الحقوق، جامعة معمري مولود، تزي وزو، 2016، ص54.

²-هلول زكية، المرجع السابق، ص116.

³-مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تقرير العلاقة بين تغيير المناخ وحقوق الإنسان، المرجع السابق، ص17.

تلتزم الدول باحترام جميع حقوق الإنسان للجميع دون تمييز وبحماية هذه الحقوق والوفاء بها.¹

ومما تجدر الإشارة إليه كذلك أنه غالبا ما يواجه المشردون داخليا تحديات وعقبات مما يتعلق بحمايتهم والوصول الدائم إلى الغذاء والمياه وسبل العيش ولعل من أكثر الأمور خطورة هو الهجمات على مواقعهم وما يترتب عنه من آثار سلبية وخيمة على غرار العنف الجنسي ناهيك عن التجنيد القسري للأطفال المشردين في نزاعات مسلحة². لذلك فقد أقرت الجمعية العامة في قرارها العام 64/162 بأن الكوارث الطبيعية الناتجة عن التغيرات المناخية تقضي على التشرد الداخلي كما أشار مجلس حقوق الإنسان في قرار رقم 20/35 إلى حماية وتعزيز حق الإنسان المكفولة للمهاجرين والأشخاص المشردين عبر الحدود في سياق التأثير السلبي للتغير المناخ.³

وعليه فإن الظواهر الجوية القصوى تندرج ضمن عدد الأسباب الرئيسية الذي تعرض له 28 مليون شخص في عام 2018 وقد يلي التشريد الداخلي تنقلا عبر الحدود لا سيما حيث يعجز الناس عن تأمين العمل اللائق للحصول على الخدمات الأساسية واحتياجاتهم الضرورية مثل المياه والأمن الغذائي ومن شأن هذه الظروف لأن تفاقم من مخاطر تعرض حقوق الإنسان لانتهاكات واسعة وجسيمة تشمل الاتجار بالبشر والعمل القسري والعنف الجنسي وغيرها من أشكال التمييز أثناء العبور وفي المخيمات وعلى الحدود وفي بلدان المقصد لهذا يكتسي إدماج الاعتبارات المتعلقة بتنقل البشر الأبعاد الجسمانية في السياسات الحد من مخاطر الكوارث وتغيير المناخ أهمية بالغة.⁴

¹ -مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، المبادئ التوجيهية الموصى بها بشأن حقوق الإنسان على الحدود الدولية، 2014، ص 04.

² -تقرير ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمتشردين داخليا، عام 2009، ص 44.

³ -راجع الفقرة 7 من القرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان رقم 200/35.

⁴ -أسئلة يتكرر طرحها، المرجع السابق، ص 25.

خاتمة:

وفي الأخير نستنتج بأن تغيير المناخ أصبحت مسألة وجود لتأثيرها المباشر والكبير على أهم حقوق الإنسان الأساسية لأنه هناك تأثير كبير بين حقوق الإنسان والتغيرات المناخية ، وهذا ما دفع بالمجتمع الدولي لمحاولة التقليل من تأثير هذه التغيرات من خلال إبرام عدد من الاتفاقيات في هذا المجال، بدء من اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغيير المناخ لعام 1992 التي تمخضت عن قمة الأرض.

ورغم كل هذه الجهود المبذولة من أجل الحد من آثار التغيرات المناخية ، إلا أن هذه الاتفاقيات اهتمت بالجوانب الاقتصادية والبيئية، أما مسائل حقوق الإنسان ومدى تأثيرها على تغيير المناخ فلم تتم الإشارة إليها.

ومن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة فيما يلي

*تعتبر ظاهرة التغير المناخي من أهم المشكلات البيئية الناتجة عن تزايد الأنشطة البشرية، وزيادة استهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة مما يهدد الأمن العالمي.

*إن قضية التغير المناخي ذات طابع عالمي ومن ثم فإن أي جهود لصيانة البيئة داخل إقليم الدولة سوف تبقى محدودة الفاعلية ، ولذلك فإن عملية حماية البيئة تتطلب مجهودات دولية.

*وجود تأثير كبير بين التغيرات المناخية وحقوق الإنسان.

ومن التوصيات المقترحة في هذه الدراسة فيما يلي:

*تكثيف الجهود الوطنية والدولية لحماية حقوق الإنسان نتيجة التغيرات المناخية.

*بذل عناية أكبر للاهتمام بحقوق الإنسان من خلال التغيرات المناخية.

*إعطاء أهمية لاعتبارات الإنسانية بنفس الأهمية التي تعطى للاعتبارات الاقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المصادر:

أ- الاتفاقيات:

1- العهد الثاني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة الثانية والعشرين رقم 12/2000/4 ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الأمم المتحدة، جنيف، 2000.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- سمير حسين الفتلاوي، حقوق الإنسان، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

ب- الرسائل الجامعية:

1- بعزیز سعاد، حداث سامية، التغيير المناخي وتأثيره مع حقوق الإنسان، مذكرة ماستر ، تخصص قانون

البيئة، كلية الحقوق، جامعة معمري مولود، تزي وزو، 2016.

2- بلعول زكية، لاجئ المناخ من منظور حقوق الإنسان وأمنه والقانون الدولي، أطروحة دكتوراه ، تخصص

حقوق الإنسان والحريات الأساسية، جامعة باتنة 2013.

3- شريف محمد سمير فياض، اثر التغيرات المناخية على الوضع الزراعي والغذاء في مصر، مذكرة ماجستير،

تخصص حقوق الإنسان، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، 2009.

ج- المقالات في المجلات:

1- بارغة بريندي، ودير بوركالتر، الكوارث في ظل مناخ متغير، نشرة الهجرة القسرية، العدد 49، مركز

دراسات اللاجئين، أكسفورد، ماي 2015.

2- عبيدي محمد، آثار تغيير المناخ على الأمن البشري وحقوق الإنسان، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،

جامعة الجلفة، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2016، ص 194-205.

3- عزيزة بن جميل، تأثيرات التغيرات المناخية على حقوق الإنسان الإنسانية، المجلة الشاملة للحقوق،

جمعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، المجلد 02، العدد 12، 2022، ص 88-105.

د-التقارير

1-التقرير السنوي لمفوضيه الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتقارير مفوضيه الأمم المتحدة السامية والأمن العام، تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تغيير المناخ وحقوق الإنسان، مجلس حقوق الإنسان، الدورة العاشرة، البند 02 من جدول الأعمال، الجمعية العامة، 2001/01/15.

2-تقرير الأسئلة العامة عن تغيير المناخ والصحة، منظمة الصحة العالمية، جمعية الصحة العالمية61، البند11، من جدول الأعمال ، 2008/03/20.

3-مجلس حقوق الإنسان، تقرير المقرر الخامس ، الحق في الغذاء، أوليفيه دوشر، التقرير النهائي قدرة الحق في الغذاء على إحداث تغيير ، الدورة 25، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، 2014.

4-التقرير مفوضيه الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين تعقب المناخ وحقوق الإنسان.

5- قرار الجمعية العامة، الأمم المتحدة رقم 29464.

6- التقرير التقييم المتوسطي الأول، التغيير المناخي في حوض المتوسط، الوضع الراهن والمخاطر المستقبلية، ملخص لواضعي السياسات عدل وفق اللجنة العامة، 2020/09/22.

7-تقرير ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمتشردين داخليا، عام 2009.

8-قرار مجلس حقوق الإنسان 9/31 ، والقرار 4/37 الفقرة 8 من الديباجة